مقال

أثر التعديلات المقترَحة على النظام الضريبي في لبنان

بقلم: الأستاذ علي بدران – مدير بنك الإنعاش ش.م.ل. – فرع مار الياس

الأجواء الإقتصادية الحالية الدقيقة التي يمر بها لبنان والتي تتمثل في المشكلة الحادة في عجز مالية الدولة العامة، والناجمة عن عدم كفاية الإيرادات وضخامة متطلّبات الإنفاق الجاري، مما يدعو إلى التفكير مجدداً بالنظام الضرائبي الأفضل، ويتطلب إعادة التصحيح المالي والهيكلي، خاصة وأن الحكومة التزمت تثبيت عجز الموازنة لمنع نمو العجز في السنوات القادمة والإرتفاع في الدين العام، خصوصاً في ظل الركود في النشاط الإقتصادي الذي تعاني منه قطاعات مختلفة بفعل عوامل عديدة مؤثرة خارجياً وداخلياً.

وبالتالي فإن المرحلة الحالية الحرجة لا تعني فقط إعادة هيكلة الدين والزيادة على صعيد الواردات وبالتالي تعديل السياسة الضريبية، التي تُعتبر أداة ضرورية لتوجيه النشاط الإقتصادي، حيث تشكّل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة وإحدى أهم الدعائم لتمويل برامج التنمية. بل إن المرحلة الحالية تعني إثبات صدقية لبنان أمام المحافل الدولية لتخفيف العجز أو إبقائه ضمن الحدود المقرّرة سابقاً في الموازنة.

على الدولة إيجاد القوانين والإدارة الضرائبية المقبولة لتقليص عجز الموازنة

هل التعديلات الضريبية المقترحة كافية للحد من العجز في الموازنة؟

وقد استطاعت الحكومة خلال الفصل الأول من السنة الحالية، حيث أعلنت وزارة المالية بأن عجز الخزينة في الفصل الأول من العام الحالي إنخفض بالمقارنة مع العجز المحقّق في الفصل الأول من العام الماضي، وكان متوسط نسبة العجز للفصل الأول من العام الحالي بلغ 31% مقارنة مع 55% للفصل الأول من العام 1997. وكذلك على صعيد الواردات الذي ارتفع مجموعها خلال الفصل الأول من السنة الحالية إلى 1024 مقارنة مع 797 ملياراً خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

إذاً هناك عزم من الدولة على التقيُّد بنسَب العجز المقرّرة في الموازنة بما في ذلك الإنفاق من خارج الموازنة. إلا أن الجدية في التعاطي مع هذه المشكلة تتطلب تعاوُن وتشاوُر مع القطاع الخاص لوضع القوانين والتعديلات الضريبية وترشيد الإنفاق لما لهذه العناصر من تأثير مباشر على الإستثمار. فضريبة الواحد بالمائة على حجم الأعمال لم تكن مقبولة بشكل عام من قطاعات الأعمال في إطار جملة مصادر التمويل للحكومة، بحيث أن هذه الضريبة سيكون لها أثر سلبي على حجم الإستثمار المحلي والأجنبي الجديد في المجالات

الإنتاجية والخدماتية، بحيث أنها تفرض على مجموع المبيعات أو رقم الأعمال لدى جميع المؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية والخدماتية والمهن الحرة وليس على رقم الأرباح.

إذاً، من هنا تقع المسؤولية على الدولة في إيجاد القوانين والإدارة الضرائبية المقبولة لتقليص عجز الموازنة، والذي يعتمد بشكل أساسي على تقليص النفقات والحد من الهدر والتقشّف في أغلب المجالات وزيادة الإنتاجية، علماً أن التحرُّك ضمن هامش تقليص النفقات حدوده ضيقة كون النفقات الجارية والإستثمارية وخدمة الدين تشكّل حوالي 80% من النفقات العامة. مما يتطلّب إيجاد موارد جديدة. فحسب سياسة وزارة المالية الحالية هناك مبدأ أن لا إنفاق بدون إيراد وذلك لعدم زيادة نسبة العجز ولتغطية المصاريف الملحّة، وأهمها سلسلة الرتَب والرواتب وتمويل عودة المهجّرين وإنماء المناطق. إن المداخيل التي تعتمد عليها الدولة اللبنانية ومصدرها – في مجملها – العائدات الضريبية لا تكفي لتأمين تغطية مصاريف الدين. من هنا تظهر ضرورة حصول إصلاحات جذرية للنظام الضريبي الذي ينحصر في غالبيته ضمن الضرائب غير المباشرة.

فهل التعديلات الضريبية المقترحة كافية للحد من العجز في الموازنة؟

وهل رفع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى المنافسة في ظل فرض ضرائب جديدة؟ هناك ظروف طرأت على المنطقة في ظل العولمة والحرية الإقتصادية، وبالتالي يجب الأخذ بعين الإعتبار التحوُّلات الطارئة على صعيد الإنتاج والطلب وتوزيع العمالة والنظر إلى مستقبل العلاقات التجارية، ولم تعد الخدمات مجرّد وساطة بل أصبحت صناعة ذات تقنيات متقدمة ومتنافسة، ولا يمكن للمصارف أن تكون في المستوى العالمي دون الإلتزام بالنسَب المعمول بها عالمياً وزيادة رساميلها وأموالها الخاصة، ولا الصناعة تستطيع المنافسة دون التقيُّد بالمقاييس والمواصفات العالمية.

إن المطلوب إيجاد تعديلات ونظام ضرائبي متكامل وفعّال وعادل وداعم لمجالات تنمية الإقتصاد الوطني يترافق مع وضع آلية جباية فعّالة لجباية الرسوم والمستحقات الحالية من قبَل المؤسسات والمرافق العامة والخزينة، تضمن حُسن تطبيق النظام الضرائبي الذي يجب أن يعمل على أن تكون الضريبة محايدة وغير متميّزة لمختلَف قطاعات الإقتصاد والمجتمع ولا تؤثر سلباً على النمو الإقتصادي.

إن تحسين الرقابة والجباية وضبط الإنفاق وتأمين حُسن إدارته لزيادة مداخيل الدولة هو أمر ضروري جداً في هذه المرحلة، ليس فقط لتخفيض العجز بل لتستطيع الدولة القيام بأدوارها الطبيعية في الميادين الإقتصادية والتنموية والإجتماعية، كالإعفاءات الضريبية والتأثير على الواقع الإجتماعي كالضريبة على الدخل (التنزيلات الشخصية الجديدة) من الدخل حسب الوضع العائلي وغير الخاضعة للضريبة التي تعزّز الإدخار والطلب الإستهلاكي خصوصاً لأصحاب الدخل المحدود.

إن التوجُّه يجب أن يكون في بناء ضريبة عصرية بالتنسيق مع التوجُّهات العالمية ومقتضيات الشراكة الأوروبية والغات، مع التخفيض للرسوم الجمركية على مختلف أنواعها للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية. إن أي إصلاح أو تعديل للنظام الضريبي

«من الضروري حصول إصلاحات جذرية للنظام الضريبي الذي ينحصر في غالبيته ضمن الضرائب غير المباشرة»

«إن تحسين الرقابة والجباية وضبط الإنفاق وتأمين حُسن إدارته لزيادة مداخيل الدولة هو أمر ضروري جداً في هذه المرحلة»

يفترض أن يقبله الشعب اللبناني الذي سيتحمّل هذه الضرائب والذي لم يعتد خلال الفترات الماضية على مبدأ إخضاع الثروات إلى أي نسبة ضريبية. من هنا تبرز المشكلة التقنية، بحيث أن الإدارة الضريبية يجب أن تكون مهيّأة عند تحديث عملية الجباية.

إضافة إلى ذلك يجب إصلاح كافة مقوّمات المالية العامة بضبط الهدر وتخفيض العجز العام وتوسيع قاعدة المكلّفين ليكون التعديل الضرائبي الجديد لا يشكّل الثقل على المؤسسات، بل يكون حافزاً نحو إستثمارات جديدة وليس إلى تباطؤ الإستثمارات وركود الإستهلاك وهروب الرساميل. إن إجراء أي إصلاح على النظام الضريبي لا يعني التخلّي عن مبدأ الضريبة غير المباشرة لمصلحة الضريبة المباشرة. فالأولى تؤدي حالياً، من خلال العائدات الجمركية، دوراً أساسياً في خدمة الخزينة خصوصاً وأن حجمها يساهم بنسبة تتعدّى 40% من مجموع عائداتها. إن معظم دول العالم تطبّق نظام .T.V.A أي وضع أسس فرض ضريبية على القيمة المضافة ومن شأن تطبيقها مواكبة إجراءات الإنضمام إلى «منظمة التجارة العالمية»، بالرغم من أن ذلك يطرح صعوبة تخلّي لبنان عن الرسوم الجمركية وحتى عند إمكانية تخفيضها بنسَب جيدة.

إذاً، إن التعديلات المقترحة على النظام الضريبي في لبنان ليكون لها الأثر الإيجابي ولنجاح الإصلاح الضريبي يجب أن تتحقّق، شرط توافُر الإدارة وتوافُر الإصلاح الإداري، أو البدء به لتحقيق الشفافية التي يجب أن يتحلّى بها المكلّف اللبناني وروح المسؤولية لمفهوم الدولة ومسك الدفاتر المحاسبية الصحيحة والميزانيات الشفافة لجميع القطاعات مروراً بالشركات الصغيرة إلى أكبر الشركات. فتقنية الإدارة شرط لهم لمراقبة شفافية التصاريح لتأمين أي عملية تحديث ضريبي.□